



Tikrit University Journal for Rights

Journal Homepage : <http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t>

The contribution of international organizations to the regulation of artificial intelligence

Assistant teacher. Abdullah Saddam Mutab

College of Law, Tikrit University, Salahaddin, Iraq

Abdullah.s.Meteab@tu.edu.iq

Article info.

Article history:

- Received 1 March 2026
- Accepted 13 April 2026
- Available online 1 June 2026

Keywords:

-

Abstract: This research examines the role of international organizations in regulating artificial intelligence (AI) amidst the rapid digital transformations the world is witnessing, and the legal, ethical, and security challenges this technology has generated across borders. AI has become an influential tool in various sectors, necessitating the intervention of international actors to formulate regulatory frameworks capable of controlling its use and ensuring its compatibility with the principles of human rights, transparency, accountability, and privacy protection.

The research adopts an analytical approach by studying documents, reports, and initiatives issued by several international organizations, most notably the United Nations and its specialized agencies, the European Union, and the World Economic Forum, while also outlining the roles these entities play in building an international system for AI governance. The study concludes that the contribution of international organizations is not limited to the legislative aspect, but extends to adopting multiple mechanisms, including establishing ethical principles, developing legal models, building technical standards, creating platforms for international cooperation, and implementing evaluation and accreditation programs.

The research demonstrated that these mechanisms constitute a

comprehensive framework for regulating artificial intelligence at the international level. However, they still face challenges related to divergent national interests, varying technical capabilities, and conflicting governance models. The research concluded that it is necessary to strengthen international cooperation and develop more binding and flexible regulatory frameworks to achieve an effective balance between supporting technological innovation and ensuring the protection of fundamental rights and freedoms in the digital age.

, © 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

مساهمة المنظمات الدولية في تقنين الذكاء الاصطناعي

م.م. عبدالله صدام متعب

كلية القانون، جامعة تكريت، صلاح الدين، العراق

Abdullah.s.Meteab@tu.edu.iq

معلومات البحث :

الخلاصة: يتناول هذا البحث دور المنظمات الدولية في تقنين الذكاء الاصطناعي في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، وما أفرزته هذه التقنية من تحديات قانونية وأخلاقية وأمنية عابرة للحدود. فقد أصبح الذكاء الاصطناعي أداة مؤثرة في مختلف القطاعات، الأمر الذي استدعى تدخل الفاعلين الدوليين لصياغة أطر تنظيمية قادرة على ضبط استعماله وضمان توافقه مع مبادئ حقوق الإنسان، والشفافية، والمساءلة، وحماية الخصوصية.

تواريخ البحث:

- الاستلام : ١ / آذار / ٢٠٢٦
- القبول : ١٣ / كانون الاول / ٢٠٢٦
- النشر المباشر: ١ / حزيران / ٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية :

اعتمد البحث المنهج التحليلي من خلال دراسة الوثائق والتقارير والمبادرات الصادرة عن عدد من المنظمات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة، والاتحاد الأوروبي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، مع بيان الأدوار التي تؤديها هذه الجهات في بناء منظومة دولية لحوكمة الذكاء الاصطناعي. وقد خلصت الدراسة إلى أن مساهمة المنظمات الدولية لا تقتصر على الجانب التشريعي، بل تمتد إلى اعتماد آليات متعددة تشمل وضع المبادئ الأخلاقية، وإعداد النماذج القانونية، وبناء المعايير التقنية، وإنشاء منصات التعاون الدولي، فضلاً عن برامج التقييم والاعتماد.

وبين البحث أن هذه الآليات تشكل إطاراً متكاملًا لتقنين الذكاء الاصطناعي على المستوى الدولي، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات تتعلق بتباين المصالح الوطنية، واختلاف القدرات التقنية، وتضارب نماذج الحوكمة. وانتهى البحث إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي، وتطوير أطر تنظيمية أكثر إلزاماً ومرونة، بما يساهم في تحقيق توازن فعال بين دعم الابتكار التكنولوجي وضمان حماية الحقوق والحريات الأساسية في العصر الرقمي.

© ٢٠٢٣، كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة: أولاً: التعريف بموضوع البحث

يشهد العالم اليوم تحولاً نوعياً بفعل الانتشار السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، التي أصبحت جزءاً أساسياً من البنى التكنولوجية والسياسات الحكومية والأنشطة الاقتصادية، هذا التطور المتسارع ترافق مع بروز تحديات أخلاقية وقانونية وتقنية عابرة للحدود، دفعت المجتمع الدولي إلى البحث عن

آليات فعّالة لضبط استعمال الأنظمة الذكية وضمان توافقها مع حقوق الإنسان ومبادئ الشفافية والمساءلة والأمن الرقمي ، وفي هذا السياق، برز الدور المتنامي للمنظمات الدولية بوصفها الفاعل الأقدر على صياغة قواعد مشتركة قادرة على توحيد الجهود الدولية في تقنين الذكاء الاصطناعي ، إذ اعتمدت هذه المنظمات مجموعة من الآليات التنظيمية المتنوعة التي تشكّل بمجملها إطاراً دولياً للحوكمة الرقمية.

تمثل مسارها الأول في الآليات السابق ذكرها ، في وضع المبادئ الأخلاقية التي تهدف إلى تحديد القيم التي يجب أن تحكم تصميم الأنظمة الذكية واستعمالها، مثل العدل، والمساءلة، وعدم التمييز، واحترام الخصوصية.

أمّا المسار الثاني ، تمثل في إعداد التشريعات والنماذج القانونية التي تساعد الدول على تطوير قوانين وطنية تتسجم مع المعايير الدولية وتواجه المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، لاسيما تلك المتعلقة بالأمن والمسؤولية وحماية الحقوق الأساسية.

ثم جاء المسار الثالث المتمثل في بناء المعايير التقنية، التي تهدف إلى وضع مواصفات تقنية موحّدة تضمن سلامة الأنظمة الذكية وتوافقها، وتعزّز قابلية الاختبار والتقييم، وتوفر إطاراً عملياً لضبط الأداء والتحقق من الجودة.

المسار الرابع اتجهت فيه الجهود نحو إنشاء منصات التعاون الدولي التي تجمع الحكومات والشركات والجهات الأكاديمية لتبادل الخبرات والمعرفة، وتنسيق السياسات، ووضع استراتيجيات مشتركة لمواجهة التحديات التكنولوجية العابرة للحدود.

أما المسار الخامس والآخر، فقد ركّز على برامج التقييم والاعتماد التي تهدف إلى فحص الأنظمة الذكية والتأكد من التزامها بالمعايير الأخلاقية والقانونية والتقنية، عبر عمليات تدقيق مستقلة تمنح ثقة أكبر للمستخدمين وصناع القرار.

بهذا الإطار، يتضح أن مساهمة المنظمات الدولية في تقنين الذكاء الاصطناعي تشكّل منظومة متكاملة تعمل على ضبط التقنية من خلال أدوات أخلاقية وقانونية وتقنية وتعاونية ورقابية، مما يجعل دراسة هذه الآليات خطوة أساسية لفهم مستقبل الحوكمة الدولية في عصر الذكاء الاصطناعي .

اولاً- اسباب اختيار موضوع البحث: تتجلى أهمية هذا الموضوع في الدور المتنامي للذكاء الاصطناعي وتأثيره المباشر على الحقوق الأساسية والأمن والمجتمع، مما يجعل تقنيته ضرورة ملحة لا سيما مع الطبيعة العابرة للحدود لهذه التكنولوجيا ، وتبرز أهميتها ايضاً ، في تحليل دور المنظمات الدولية في وضع قواعد موحدة لضبط استعمال الذكاء الاصطناعي وضمان تطويره بصورة آمنة ومسؤولة تتوافق مع المعايير الأخلاقية والقانونية الدولية.

ثانياً- أهمية موضوع البحث: تبرز أهمية موضوع الدراسة ، في تسليط الضوء على آليات التقنين الدولي للذكاء الاصطناعي ، وبيان الدور القانوني للمنظمات الدولية في الحوكمة الرقمية ، والكشف عن مدى كفاية الاطر التنظيمية الحالية ، وتقديم اساس علمي يمكن الاستفادة منه في صياغة تشريعات وطنية .

ثالثاً- اهداف البحث: تتمثل اهداف الدراسة في تحليل آليات التقنين التي تعتمدها المنظمات الدولية ، وتقييم فعالية المبادئ الأخلاقية والمعايير التقنية في ضبط الأنظمة الذكية ، وتوضيح دور التشريعات الدولية في حماية الحقوق الأساسية ، وبيان التحديات التي تواجه الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي ، واقتراح رؤية حول سبل تعزيز التقنين العالمي.

رابعاً-اشكالية البحث: تتمثل اشكالية الدراسة بسؤال جوهري تتفرع منه عدة اسئلة فرعية ، يتمثل السؤال الجوهري ، بكيف تُسهم المنظمات الدولية في تقنين الذكاء الاصطناعي؟

وما مدى فعالية الآليات القانونية والأخلاقية والتقنية التي تعتمدها في مواجهة المخاطر الناشئة عن هذه التقنية المتسارعة التطور؟

تنبثق عنها أسئلة فرعية مثل:

ما طبيعة المبادئ الأخلاقية الدولية الخاصة بالذكاء الاصطناعي؟

هل تمثل التشريعات الدولية نموذجاً فعالاً للحوكمة الرقمية؟

كيف تساعد المعايير التقنية في ضبط الأنظمة الذكية؟

ما دور منصات التعاون الدولي في توحيد السياسات بين الدول؟

هل تكفي برامج التقييم والاعتماد لضمان السلامة والمساءلة؟

خامساً-نطاق البحث : يتركز نطاق هذه الدراسة على تحليل مساهمة عدد من المنظمات الدولية في تقنين الذكاء الاصطناعي، وبصورة خاصة منظمات الأمم المتحدة وهيئاتها المختارة، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة العشرين، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وذلك من خلال دراسة الآليات التي تعتمد عليها هذه الجهات في مجال التنظيم، مثل وضع المبادئ الأخلاقية، وإعداد النماذج التشريعية، وبناء المعايير التقنية، وتعزيز التعاون الدولي، واعتماد برامج التقييم والاعتماد ، ويركز على الجوانب القانونية والتنظيمية دون التوسع في التفاصيل التقنية البحتة .

سادساً-منهج البحث: اعتمدنا في البحث على المنهج التحليلي ، الذي يقوم على تحليل النصوص والوثائق الصادرة عن المنظمات الدولية ذات الصلة بتنظيم الذكاء الاصطناعي، ودراسة مضامينها القانونية بهدف فهم الأسس التي تقوم عليها آليات التقنين.

سادساً- هيكلية البحث : قسمنا البحث الى ثلاثة مطالب وكالاتي :

المطلب الاول – الاطار العام لعملية تقنين الذكاء الاصطناعي :

المطلب الثاني – أدوار المنظمات الدولية في تقنين الذكاء الاصطناعي :

المطلب الثالث – آليات التقنين التي تعتمد عليها المنظمات الدولية :

الاطار العام لعملية تقنين الذكاء الاصطناعي

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولاً جذرياً نتيجة التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي جعل هذه التكنولوجيا لاعباً رئيسياً في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية , ومع اتساع نطاق استعمال الأنظمة الذكية، برزت الحاجة الملحة لوضع أطر قانونية وأخلاقية تنظم هذا التطور وتحدد مسؤوليات مختلف الأطراف المعنية , ويُعدّ تقنين الذكاء الاصطناعي خطوة ضرورية لضمان أن يكون انتشار هذه التقنيات متوافقاً مع مبادئ حقوق الإنسان، وحماية الخصوصية، والأمن المعلوماتي، والعدالة، فضلاً عن ضمان الشفافية والمساءلة في القرارات التي قد تتخذها الأنظمة الذكية بشكل تلقائي , إن عملية تقنين الذكاء الاصطناعي ليست مهمة تقنية فحسب، بل هي مشروع قانوني وسياسي وأخلاقي معقد، يتطلب تعاوناً دولياً منسقاً بسبب الطبيعة العابرة للحدود للتكنولوجيا الرقمية , كما أن التحديات التي تفرضها السرعة الكبيرة في الابتكار تجعل وضع القوانين وتنفيذها عملية دقيقة تحتاج إلى موازنة دقيقة بين تشجيع التطور التكنولوجي من جهة، وتقليل المخاطر المحتملة على الأفراد والمجتمعات من جهة أخرى , وعليه، فإن فهم الإطار العام لتقنين الذكاء الاصطناعي يُعد أساسياً لتحليل الجهود القانونية والتنظيمية المختلفة، سواء على مستوى التشريعات الوطنية أو المبادرات الدولية، ولتقييم مدى فعالية هذه الجهود في بناء منظومة حوكمة عالمية قادرة على الاستجابة للتحديات الحالية والمستقبلية لهذه التقنية المتقدمة .

لكي نتناول موضوع هذا المطلب ينبغي تقسيمه الى ثلاثة فروع وكالاتي :

الفرع الاول - مفهوم التقنين في السياق التكنولوجي :

الفرع الثاني - دوافع الحاجة الى تقنين الذكاء الاصطناعي :

الفرع الثالث - التحديات التي تواجه عملية التقنين دولياً :

مفهوم التقنين في السياق التكنولوجي

مع التطور المتسارع للتكنولوجيا الحديثة، أصبح من الضروري فهم كيفية تنظيم التقنيات الرقمية ووضعها ضمن إطار قانوني وأخلاقي يضمن استعمالها بشكل مسؤول وآمن ، ويُعدّ تقنين التكنولوجيا خطوة أساسية في مواجهة التغيرات الواسعة التي أحدثتها الأنظمة الرقمية المتقدمة في المجتمع، إذ يقوم هذا المفهوم على وضع قواعد ومعايير تحكم عمليات تطوير التكنولوجيا واستعمالها وتشغيلها، بما يحدّد مسؤوليات الجهات المطوّرة والمستخدمة ويبيّن حدود المسموح والممنوع في بيئات رقمية سريعة التطوّر ، ومن هنا يتبين أن مفهوم التقنين في السياق التكنولوجي يمثل الأساس الذي تُبنى عليه السياسات والمعايير التي تنظم مختلف مجالات التكنولوجيا في العصر الحالي ، ويُنظر إلى تقنين التكنولوجيا باعتباره إطاراً تنظيمياً شاملاً يهدف إلى وضع ضوابط واضحة لجمع البيانات ومعالجتها وتشغيل الأنظمة الذكية، وضبط علاقة التكنولوجيا بالمجتمع من خلال ضمان التوازن بين التطور التقني وحماية الحقوق الأساسية للأفراد ، فضلاً عن أن التكنولوجيا المعاصرة تعمل على جمع بيانات ضخمة وتشغيل خوارزميات معقدة تتطلب وجود إطار تشريعي قادر على ضبط استعمالها ومنع إساءة توظيفها ، وهذا ما يجعل التقنين عملية عميقة لا تقتصر على سنّ قوانين بسيطة، بل تتجه إلى بناء منظومة تنظيمية متكاملة تعالج قضايا الخصوصية، وتعزز الشفافية، وتضمن المساءلة في البيئات الرقمية ^(١).

تؤكد هذه التحليلات أن طبيعة التكنولوجيا الحالية القائمة على البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي قد تمنح الأنظمة الرقمية قدرة واسعة على التأثير في الأفراد والمؤسسات، مما يجعل التقنين ضرورة لحماية المجتمع من المخاطر، وللحفاظ على التوازن بين الابتكار وضمان الاستعمال المسؤول، ومن هنا يظهر مفهوم التقنين بوصفه أداة أساسية لتوجيه التكنولوجيا نحو خدمة الإنسان ومنع الإضرار به، عبر وضع معايير واضحة لتنظيم عمل الأنظمة الذكية وتحديد مسؤوليات الجهات المشغلة والمطورة لها بصورة تضمن احترام المبادئ القانونية والأخلاقية^(٢).

الفرع الثانى

(١) انظر ، احمد صلاح علي ، مقالة بعنوان قوانين الخصوصية وحوكمة البيانات (ساحة صراع بالذكاء الاصطناعي في ظل الحرب الباردة الجديدة)، على موقع الجزيرة نت ، متاح على الشبكة الدولية للانترنت :

[illegible]

٢) احمد صلاح على , مصدر سابق , نفس الصفحة.
86-%D8%A7% تاريخ اخر زيارة ٤/١٢/٢٠٢٥.

دوافع الحاجة الى تقنين الذكاء الاصطناعي

بعد توضيح مفهوم التقنين في المجال التكنولوجي وبيان دوره في تنظيم عمل الأنظمة الرقمية، يبرز التساؤل حول الأسباب التي جعلت تقنين الذكاء الاصطناعي ضرورة ملحة في الوقت الحاضر ، فالتطور السريع للتقنيات الذكية وما رافقه من تحديات جديدة على المستويات الأخلاقية والقانونية والأمنية، كشف عن فجوات كبيرة في الأطر التشريعية التقليدية، الأمر الذي دفع المجتمعات والدول إلى البحث عن آليات قادرة على ضبط هذا التطور وضمان استعماله بصورة مسؤولة وآمنة ، ومن هنا يأتي هذا الفرع لعرض أهم الدوافع التي تقف وراء الحاجة المتزايدة إلى وضع تقنين واضح وشامل للذكاء الاصطناعي، بما يضمن حماية الأفراد، وصون الحقوق، وتحقيق التوازن بين الابتكار والمصلحة العامة وكالاتي :

تتزايد الحاجة إلى تقنين الذكاء الاصطناعي نتيجة مجموعة من التحديات والمخاطر التي ظهرت مع الانتشار الواسع لهذه التقنيات في مختلف مجالات الحياة فأول هذه الدوافع يتمثل في المخاطر الأخلاقية الناتجة عن قدرة الأنظمة الذكية على اتخاذ قرارات تؤثر بشكل مباشر في الأفراد، مثل نظم التوظيف، والخدمات الحكومية، والتحليل السلوكي، مما يعرض الناس لاحتمالات التحيز أو التمييز الناتج عن خوارزميات غير شفافة ، أما الدافع الثاني فيرتبط بحماية البيانات والخصوصية، إذ تعتمد أغلب التقنيات الحديثة على جمع بيانات واسعة وحساسة، وغالباً دون وضوح كافٍ حول كيفية استعمالها أو تخزينها، وهو ما يجعل غياب التنظيم تهديداً مباشراً لخصوصية الأفراد وأمنهم الرقمي ، ويبرز أيضاً دافع مهم يتمثل في المخاطر الأمنية، إذ أصبحت تقنيات الذكاء الاصطناعي أداة محتملة للهجمات السيبرانية، وللاستعمال العسكري المتقدم، وللتحكم في البنى التحتية الحيوية، مما يتطلب وجود إطار تشريعي يحد من سوء الاستعمال ويضمن رقابة فعّالة ، كما يدفع التضخم السريع لقدرات الشركات التقنية الكبرى نحو التقنين، في ظل امتلاك هذه الشركات سلطة معلوماتية هائلة قد تمكنها من التأثير في الرأي العام، أو التحكم في السلوك الاجتماعي، أو احتكار الأسواق، وهو ما يتعارض مع مبادئ العدالة والمنافسة وتوازن القوى داخل المجتمع ، ومن بين الدوافع المركزية كذلك القصور الواضح في التشريعات التقليدية، التي لم تعد قادرة على ملاحقة التطورات التقنية السريعة، مما يجعل الفراغ القانوني بيئة خصبة لوقوع الأخطاء والانتهاكات. وعليه، فإن الحاجة إلى تقنين الذكاء الاصطناعي تأتي كاستجابة مباشرة

لهذه التحديات، بهدف حماية الأفراد، وضمان الشفافية، وتحقيق المساءلة، ومنع تحول التكنولوجيا إلى أداة تهديد أو سيطرة، وبما يسمح في الوقت نفسه باستمرار الابتكار ضمن حدود قانونية واضحة^(١).

الفرع الثالث

التحديات التي تواجه عملية التقنين دولياً

رغم ان تزايد الوعي العالمي بأهمية تقنين الذكاء الاصطناعي ، ووضوح الدوافع التي تجعل وضع أطر تنظيمية أمراً ضرورياً ، فإن تطبيق هذا التقنين على المستوى الدولي يواجه مجموعة من التحديات المعقدة التي تعيق الوصول إلى منظومة متفق عليها عالمياً ، فاختلاف مصالح الدول، وتباين القدرات التقنية والقانونية بين الأنظمة، كلها عوامل تجعل من عملية التقنين الدولية مهمة شديدة الحساسية ، كما أن الطبيعة العابرة للحدود للذكاء الاصطناعي، واعتماد الشركات العالمية على بنى رقمية منتشرة في أكثر من دولة، يزيد من صعوبة صياغة تشريعات موحدة قابلة للتطبيق ، لذلك يستعرض هذا الفرع أبرز التحديات التي تواجه الجهود الدولية الرامية إلى وضع قواعد مشتركة لتنظيم الذكاء الاصطناعي، وذلك بهدف فهم العوامل التي تحول دون تحقيق توافق دولي شامل في هذا المجال المتسارع التطور وكالاتي :

تواجه عملية تقنين الذكاء الاصطناعي على المستوى الدولي مجموعة من التحديات المعقدة التي تجعل الوصول إلى إطار تنظيمي موحد مهمة شديدة الصعوبة ، إذ أن اختلاف مصالح الدول وتباين نماذج الحوكمة بينها يعدّ من أبرز هذه التحديات ، فبينما تركز بعض الدول على دعم الابتكار وتحرير الأسواق، تتجه دول أخرى نحو تشديد الرقابة وضمان حماية الخصوصية، في حين تعتمد قوى كبرى نموذجاً مركزياً يمنح الدولة سيطرة واسعة على البيانات ، هذا التناقض في الرؤى يؤدي إلى صعوبة الاتفاق على معايير مشتركة تنظم الذكاء الاصطناعي عالمياً ، فضلاً عن أن الفجوة تكون واضحة في القدرات التقنية والتشريعية بين الدول المتقدمة والنامية تُعدّ تحدياً إضافياً، إذ تعجز بعض الدول عن تطبيق أو مراقبة التشريعات الحديثة، مما يخلق خللاً في الالتزام العالمي ، كما تشكّل الطبيعة العابرة

(١) انظر ، ديرك هيلينج و مارسيلو لينكا ، الاخلاق والتكنولوجيا للمعلومات ، العلوم الاجتماعية الحاسوبية ، المعهد الفيدرالي السويسري للتكنولوجيا في زيورخ ، سويسرا ، ٢٨ فبراير ، ٢٠٢٤ ، ص ١١-١٢ .

* النانو تكنولوجيا : هي علم وتقنية التعامل مع المواد والاشياء بحجم صغير جداً ، اصغر من ان يُرى بالعين المجردة او حتى بالميكروسكوبات العادية ، وتستعمل لصناعة مواد اقوى واخف ، ادوية دقيقة تستهدف الخلية او الورم ، تقنيات تنقية المياه والهواء .

*البيو تكنولوجيا : هي استعمال الكائنات الحية او خلاياها او جيناتها لتطوير منتجات او ادوية او تقنيات تخدم الانسان ، تستعمل في الهندسة الوراثية وتعديل الجينات ، انتاج ادوية ولقاحات ، تحسين المحاصيل الزراعية ، تصنيع علاجات تعتمد على الخلايا او البكتيريا ، كشف الامراض من خلال تحليل DNA .

للحدود للأنظمة الذكية عائقاً قانونياً كبيراً، إذ يصعب تحديد المسؤولية أو فرض العقوبات عندما تعمل الأنظمة على منصات موزعة عالمياً ولا تخضع لولاية قضائية واحدة ، وإلى جانب ذلك، يؤدي التنافس الجيوسياسي بين القوى العالمية وشركات التكنولوجيا الكبرى إلى تعميق الانقسام، لأن كل طرف يسعى لفرض نموذج تنظيمي يخدم مصالحه الاستراتيجية ، وبذلك تبدو عملية تقنين الذكاء الاصطناعي دولياً محاطة بتحديات سياسية وقانونية وتقنية تحول دون صياغة تشريعات عالمية موحدة وقابلة للتطبيق بشكل فعلي^(١).

المطلب الثاني

أدوار المنظمات الدولية في تقنين الذكاء الاصطناعي

أصبح تنظيم الذكاء الاصطناعي واحداً من أبرز التحديات العالمية في العصر الرقمي، الأمر الذي جعل الجهود الوطنية غير كافية لمواجهة المخاطر العابرة للحدود التي تطرحها هذه التقنيات ، ومن هنا برزت أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية في صياغة سياسات ومبادئ توجيهية تسعى إلى وضع أطر تنظيمية مشتركة تضبط استعمال الذكاء الاصطناعي عالمياً ، وتعمل هذه المنظمات من خلال وضع معايير قانونية وأخلاقية وتنسيق التعاون بين الدول، فضلاً عن دعم بناء القدرات في الدول النامية، وتوفير منصات للحوار الدولي حول جوانب الحوكمة والمسؤولية والمساءلة ، وبذلك شكّل تدخل المنظمات الدولية خطوة محورية نحو بناء منظومة تنظيمية عالمية للذكاء الاصطناعي، قادرة على مواجهة التحديات المعقدة وضمان الاستعمال الآمن والمسؤول لهذه التقنيات في مختلف المجالات .

لكي نتناول موضوع المطلب ينبغي التطرق الى عدد من المنظمات الدولية وكالاتي :

الفرع الاول - الامم المتحدة :

الفرع الثاني - الاتحاد الاوروبي :

الفرع الثالث - المنتدى الاقتصادي العالمي :

(١) لياقت علي شانديو و ظهير حسين سومرو ، حوكمة الذكاء الاصطناعي (تحدّ للتعاون العالمي) ، مجلة آفاق الاعلام ، المجلد ٦ ، العدد ٥ ، باكستان ، ٢٠٢٥ ، ص ٦-١.

الفرع الاول

الامم المتحدة

تُعَدّ منظمة الأمم المتحدة الإطار الدولي الأوسع لبحث القضايا العالمية ذات الطابع العابر للحدود، إذ اكتسب دورها أهمية متزايدة مع انتشار التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي خلال السنوات الأخيرة ، فالتطور المتسارع لهذه التقنيات وما يرتبط به من تحديات أخلاقية وقانونية وأمنية، دفع الأمم المتحدة إلى تبني مقاربات جديدة تهدف إلى وضع قواعد وأطر تنظيمية تضمن الاستعمال المسؤول للتكنولوجيا الحديثة ، وانطلاقاً من وظيفتها الأساسية في حفظ السلم والأمن الدوليين وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، قامت الأمم المتحدة عبر عدد من وكالاتها المتخصصة وهيئاتها الفرعية بإطلاق مبادرات ومعايير موجهة نحو تقنين الذكاء الاصطناعي ومواءمته مع مبادئ القانون الدولي ومن هنا، تتوزع مهام الأمم المتحدة في هذا المجال بين هيئات تعنى بالجوانب الأخلاقية، وأخرى تعمل على الجوانب الحقوقية، وغيرها تشغل بتنظيم البنية الرقمية وحوكمة البيانات والتعاون الدولي، وهو ما يستلزم بيان دور كل هيئة بشكل منفصل .

١-الاتحاد الدولي للاتصالات : تأسس الاتحاد الدولي للاتصالات والمتخصص في مجال تقنية المعلومات والاتصالات عام ١٨٦٥، ويهدف الاتحاد إلى تسهيل الاتصال الدولي عبر تخصيص مدارات الأقمار الاصطناعية، وتطوير المعايير التقنية، وتحسين الوصول لتقنية المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء العالم ، يعتمد الاتحاد على أربع ركائز استراتيجية لمساعدة الدول على التحول الرقمي تهيئة البنية التحتية، وتأمين الاستثمار، وتعزيز الابتكار، وضمان الشمولية ، وذلك سعياً لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة^(١).

وتمثلت جهود الاتحاد الدولي للاتصالات في مجال الذكاء الاصطناعي بما يأتي^(٢):

أ-القمة العالمية للذكاء الاصطناعي من أجل الصالح العام

(١) موقع الأمم المتحدة ، مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، الاتحاد الدولي للاتصالات ، متاح على الشبكة الدولية للإنترنت : <https://www.ungeneva.org/ar/about/organizations/itu> تاريخ اخر زيارة ٢٠٢٥/١٢/٩ .
(٢) الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي ، جهود منظمات الأمم المتحدة في الذكاء الاصطناعي ، ابريل ، ٢٠٢٢ ، ص ١٣ .

يستضيف الاتحاد الدولي للاتصالات القمة العالمية للذكاء الاصطناعي من أجل الصالح العام ، سنويا منذ عام ٢٠١٧م، بالتعاون مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة، ومؤسسة أكسبرايز، ورابطة مكائن الحوسبة وبمشاركة خبراء الذكاء الاصطناعي ورجال أعمال ومسؤولين حكوميين ومنظمات المجتمع المدني ، اذ تمثل هذه القمة منصة رائدة للحوار العالمي حول الذكاء الاصطناعي، وتهدف إلى ربط مطوري تقنيات الذكاء الاصطناعي بأصحاب المشكلات الإيجاد حلول عملية ومبتكرة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

ب-مجموعة متخصصة في الذكاء الاصطناعي من أجل الصحة

أنشأ الاتحاد الدولي للاتصالات بالتعاون مع منظمة الصحة المجموعة العالمية المتخصصة في الذكاء الاصطناعي من أجل الصحة وذلك بهدف تسهيل الحوار العالمي حول الذكاء الاصطناعي من أجل الصحة، وإيجاد إطار موحد لتقييم جودة خوارزميات الذكاء الاصطناعي في التطبيقات الصحية المختلفة كالتشخيص، وفرز المرضى وعلاجهم ، وفي ظل جائحة كوفيد (١٩) استعرضت المجموعة دور الذكاء الاصطناعي في مواجهة الوباء، ونشرت نطاق عمل المجموعة في مجلة ذا لانسيت^(١).

نستنتج مما تقدم ان دور الاتحاد الدولي للاتصالات لا يقتصر على التعاون التقني فحسب، بل يمتد إلى وضع معايير تنظيمية دولية للذكاء الاصطناعي تتعلق بالبنية التحتية الرقمية وأمن البيانات وتبادل المعلومات، وهو ما يجعل الاتحاد أحد الفاعلين الدوليين في صياغة الأطر التنظيمية والتقنين التقني للذكاء الاصطناعي على المستوى العالمي .

٢-المفوضية السامية للامم المتحدة لحقوق الانسان

انشأت الجمعية العامة للامم المتحدة ، مكتب المفوضية السامية للامم المتحدة لحقوق الانسان عام ١٩٩٣، وتهدف المفوضية الى تعزيز حقوق الانسان وحمايته ، والاسهام في تمكين الشعوب للمطالبة بحقوقهم ، ومساعدة الحكومات في منع التجاوزات ، ودعم سن القوانين والسياسات في جميع انحاء العالم سعياً الى تحقيق عشرة من اهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة^(٢).

(١) المصدر السابق نفسه ، نفس الصفحة .

(٢) موقع الامم المتحدة ، الامم المتحدة (حقوق الانسان ، مكتب المفوض السامي) ، لمحة عن مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان ، متاح على الشبكة الدولية للانترنت : <https://www.ohchr.org/ar/about-us> تاريخ اخر زيارة ٩/١٢/٢٠٢٥.

يتمثل دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بما يخص الذكاء الاصطناعي بما يأتي^(١):

أ- مشروع بي تك

أطلقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان مشروع بي تك (Tech) عام ٢٠١٠م بهدف تقديم الإرشادات ، وتعزيز تطبيق المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في الأعمال التجارية وحقوق الإنسان يركز المشروع على المجالات المهمة بتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي ونشرها واستعمالها وتشمل ، معالجة تحديات حقوق الإنسان في نماذج الأعمال، والمساءلة والعدل، واستكشاف الاستجابات التنظيمية والسياسية لتحديات حقوق الإنسان المرتبطة بالتقنيات الرقمية .

ب- الفهرس العالمي لحقوق الإنسان

طورت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الفهرس العالمي لحقوق الإنسان وهو عبارة عن مستودع مركزي يجمع ، توصيات حقوق الإنسان الدولية، بهدف توجيه العمل السياسي والقانوني على أساسها ، ويعتمد هذا الفهرس على تقنيات الذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغات الطبيعية لتصنيف التوصيات، وتسهيل الوصول إليها ، ويحتوي على قرابة (١٧٠) ألف توصية قدمها النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان.

ج- مصادقة الصور الرقمية وتصنيفها

تبنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان تطبيقات إنفيد (Invid) المعتمدة على تقنيات الذكاء الصناعي ورؤية الحاسب وذلك بهدف تصنيف وتحليل الصور وملفات الفيديو لاستعمالها كأدلة في تحقيقات حقوق الإنسان، كما تعمل المفوضية على دراسة التحديات التي يمكن أن تواجهها عند استعمال هذه التطبيقات.

د- تقرير حول الاحتجاجات السلمية والتقنيات الجديدة

أعدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريراً موضوعياً يناقش تقنيات المعلومات والاتصالات، وأثرها في تعزيز حماية حقوق الإنسان في التجمعات والاحتجاجات السلمية ، كما يسلط

(١) الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، مصدر سابق ، ص ٢١.

الضوء على القضايا المرتبطة بتقنيات المراقبة، خاصة تلك المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، مثل تقنيات التعرف على الوجه، التي أوصى التقرير بوقف استعمالها في التجمعات السلمية^(١).

نستنتج مما تقدم ، ان هذه المبادرات الصادرة من المفوضية السامية تتبع أهميتها من كون المفوضية تقوم فعلياً بوضع معايير وتوصيات دولية ملزمة في مجال حماية الخصوصية ومنع التمييز وضبط استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي بما ينسجم مع قواعد حقوق الإنسان، مما يجعل دورها جزءاً أساسياً في عملية التقنين الدولي للذكاء الاصطناعي وليس مجرد عمل حقوقي عام .

٣- منظمة الصحة العالمية WHO

باشرت منظمة الصحة العالمية (WHO) أعمالها منذ عام ١٩٤٨م، وتحد المنظمة الدولية الوحيدة المسؤولة عن الصحة العامة، وتهدف المنظمة من خلال العمل مع (١٩٤) دولة إلى رفع المستوى الصحي الشعوب العالم ، اذ تحرص إدارة الصحة والابتكارات الرقمية في منظمة الصحة العالمية على التعاون مع الجهات الأخرى لتسخير الجهود، وتوجيه الصحة الرقمية للإسهام في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة^(٢).

يتمثل دور منظمة الصحة العالمية بما يخص الذكاء الاصطناعي بما يأتي :

أ- قسم خاص بالصحة الرقمية

أنشأت منظمة الصحة العالمية قسماً للصحة الرقمية بهدف تسخير الجهود في الصحة الرقمية وتوجيهها لتطوير استراتيجية عالمية قائمة على الحوكمة، وبناء القدرات والتعاون من أجل الصحة الرقمية ، وتشمل تسخير تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الصحي.

(١) الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي ، مصدر سابق ، ص ٢١.

(٢) ويكيبيديا ، منظمة الصحة العالمية ، متاح على الشبكة الدولية للانترنت :

https://ar.wikipedia.org/wiki/D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9

تاريخ اخر زيارة ٢٠٢٦/١/٢٠.

ب-مجموعة متخصصة في الذكاء الاصطناعي من أجل الصحة

كما ذكر سابقاً أنشأ كل من الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الصحة العالمية مجموعة متخصصة في الذكاء الاصطناعي من أجل الصحة ، ومنذ ذلك الحين عملت المجموعة على عدة نشاطات بهدف الوصول إلى إطار عمل للتعامل مع اللوائح الخاصة بالتطبيقات الصحية، منها تطوير إطار عمل معياري للذكاء الاصطناعي، ووضع إرشادات خاصة بأخلاقيات وحوكمة الذكاء الاصطناعي في المجال الصحي، وتكوين لجنة لدراسة آثار تطبيق اللوائح التنظيمية للذكاء الاصطناعي.

ج-حوار عالمي حول الذكاء الاصطناعي

دعت منظمة الصحة العالمية الخبراء واللجان المختصة في النظام الصحي الرقمي عام ٢٠٢٠م، للتحاور حول الذكاء الاصطناعي وتسخيره لمواجهة جائحة كوفيد (١٨) ، واستعرض الحوار التطورات والإرشادات الخاصة باستعمال الذكاء الاصطناعي في المجال الصحي خلال مجموعة العشرين (G20)، وذلك بالتعاون مع فريق أي دي بي ديجيتال هيلث وخبراء في الذكاء الاصطناعي.

د-شبكة تهتم بالذكاء الاصطناعي في المجال الصحي

أنشأت منظمة الصحة العالمية شبكة لتبادل المعرفة حول الصحة العامة ، تضم مجموعة من المختصين في المجال الصحي والمهتمين بالذكاء الاصطناعي، وبلغ عدد المسجلين فيها قرابة (١٥٠٠) شخص^(١).

٤-معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI)

تأسس معهد الأمم المتحدة الإقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة في عام ١٩٦٨ عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٠٨٦ لعام ١٩٦٥ ، الذي حث على توسيع أنشطة الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية ، وإن المعهد مؤسسة مستقلة تابعة للأمم المتحدة ويديره مجلس أمنائه ، وتتمثل مهمته في النهوض بالعدالة ومنع الجريمة والأمن وسيادة القانون دعماً للسلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

(١) منظمة الصحة العالمية ، أخلاقيات وحوكمة الذكاء الاصطناعي في مجال الصحة ، إرشادات منظمة الصحة العالمية ، جنيف ، ٢٠٢١ ، ص ١٧-٢٢.

يركز عمل معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة على الهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ، والتي تتمحور حول تعزيز مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة وخالية من الجريمة والعنف ، وإن العدالة ومنع الجريمة وسيادة القانون هي الأساس لمحاربة الفقر والحد من عدم المساواة مع تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار وحماية البيئة ، ويدعم يونيكري الحكومات والمجتمع الدولي ككل في معالجة التهديدات الإجرامية للسلام الاجتماعي والتنمية والاستقرار السياسي^(١).

يتمثل دورها في مجال الذكاء الاصطناعي بما يأتي :

أ-اجتماعات الانترنت بشأن الذكاء الاصطناعي وإنفاذ القانون

عقد معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة مع وكالات إنفاذ القانون التابعة للأمم المتحدة والدول الأعضاء في منظمة الشرطة الجنائية الدولية اجتماعاً في عام ٢٠٢٠م بهدف مناقشة استعمال الذكاء الاصطناعي في إنفاذ القانون، وآثار هذا الاستعمال من الناحية الأخلاقية والقانونية والاجتماعية ، وأوصى كل من معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية على تطوير مجموعة أدوات مبتكرة وموثوقة تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لإنفاذ القانون.

ب-مركز الذكاء الاصطناعي والروبوتات

أطلق معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة مركز الذكاء الاصطناعي والروبوتات في عام ٢٠١٠م، بتنظيم من وزارة الخارجية الهولندية وباجتماع عدد من السفراء، ويهدف المركز إلى تعزيز فهم تقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات من منظور الجريمة والعدالة والأمن واستكشاف طرق استعمال هذه التقنيات للصالح الاجتماعي اذ تتوافق مع حقوق الإنسان، وتسهم في مستقبل خال من العنف والجريمة.

ج-تحدي التزييف العميق والتلاعب بالفيديو

(١)الامم المتحدة جنيف , يونيكري , متاح على الشبكة الدولية للانترنت :

<https://www.ungeneva.org/ar/about/organizations/unicri> تاريخ اخر زيارة ٢٠٢٦/١/٢٥.

أطلق معهد الأمم المتحدة الأقاليمي البحوث الجريمة والعدالة عام ٢٠١٠م تحدياً بشأن تقنية التبريف العميق ، (DeepFake) في هاكاثون السلام والعدالة والأمن كما أقيمت ورشة عمل مرافقة للتحدي بهدف تعزيز الاهتمام بموضوع الكشف عن التلاعب بالفيديو، وفهم طرق معالجته^(١).

الفرع الثاني

الاتحاد الاوروبي

يُعدّ الاتحاد الأوروبي من أبرز الكيانات الإقليمية التي اتخذت خطوات متقدمة نحو وضع إطار قانوني ملزم لتنظيم الذكاء الاصطناعي على المستوى الدولي، إذ تبنت مقارنة تشريعية تُعدّ الأولى من نوعها من خلال اقتراح (قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي)، بهدف ضبط استعمال هذه التقنية ضمن معايير قانونية واضحة تراعي حماية الخصوصية وضمان الشفافية والمساءلة ، اذ اكتسب الاتحاد الأوروبي موقعاً ريادياً في المجال التقني نظراً لاعتماده نهجاً يعالج المخاطر المحتملة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، ولا سيما تلك التي تمس الحقوق الأساسية للأفراد، الأمر الذي جعل التشريعات الأوروبية تمثل نموذجاً يحتذى به عالمياً في مجال تنظيم الابتكارات التقنية .

يتمثل دور الاتحاد الاوروبي في مجال الذكاء الاصطناعي ما يأتي :

١- قانون الذكاء الاصطناعي الصادر عن الاتحاد الاوروبي

هو قانون يُنظم عملية تطوير الذكاء الاصطناعي و/أو استعماله في الاتحاد الأوروبي (EU) ، يتبع القانون نهجاً قائماً على المخاطر في التنظيم، ويطبق قواعد مختلفة على الذكاء الاصطناعي وفقاً للمخاطر التي يشكلها ، وهو أول إطار عمل تنظيمي شامل في العالم للذكاء الاصطناعي، اذ يحظر القانون بعض حالات استعمال الذكاء الاصطناعي بشكل صريح، ويطبق متطلبات صارمة للحكومة وإدارة المخاطر والشفافية على بعضها الآخر ، ويحدد القانون أيضاً بعض القواعد لنماذج الذكاء الاصطناعي عامة الأغراض ، مثل نموذج الأساس مفتوح المصدر "Granite" التابع لشركة IBM ونموذج "Llama 3" التابع لشركة Meta ، ويمكن ان يترتب عقوبات مالية في حالة عدم الامتثال تنقرر حسب نوعه ودرجته ، وبالطريقة نفسها التي يمكن أن تُلهم بها اللائحة العامة لحماية البيانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي الدول الأخرى لتبني قوانين خصوصية البيانات يتوقع الخبراء أن يحفز قانون

(١) الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي ، مصدر سابق ، ص ٤٥.

الذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي عملية تطوير معايير حوكمة الذكاء الاصطناعي و الأخلاقيات في جميع أنحاء العالم^(١).

٢- اللائحة الأوروبية لتنظيم الذكاء الاصطناعي

تُعد اللائحة الأوروبية لتنظيم الذكاء الاصطناعي لعام ٢٠٢٤ الإطار التشريعي الأول من نوعه الذي يستهدف وضع قواعد قانونية ملزمة لاستعمال أنظمة الذكاء الاصطناعي داخل الاتحاد الأوروبي، بهدف ضمان احترام الحقوق الأساسية وحماية الخصوصية ومنع التمييز والتحيز الخوارزمي ، وتستند هذه اللائحة إلى منهجية تعتمد على تصنيف التطبيقات بحسب مستوى المخاطر، إذ تُفرض قيود صارمة على الأنظمة عالية الخطورة، بينما يُحظر استعمال التقنيات التي تُعد تهديداً مباشراً للقيم والحقوق الأساسية ، كما تسهم اللائحة في تطوير منظومة حوكمة رقمية تُلزم المطورين والجهات المستعملة للذكاء الاصطناعي بالامتثال لمتطلبات الشفافية والمساءلة والرقابة البشرية وإدارة البيانات، الأمر الذي يجعلها نموذجاً واضحاً لعملية التقنين القانوني لهذه التقنيات على مستوى دول الاتحاد الأوروبي، ويمتد تأثيرها ليشكل معياراً دولياً في تنظيم الابتكار التكنولوجي^(٢).

الفرع الثالث

المنتدى الاقتصادي العالمي

يُطلق عليه أيضاً "مؤتمر دافوس"، وهو مؤسسة دولية مستقلة غير ربحية تأسست عام ١٩٧١ بمبادرة من الاقتصادي الألماني "كلاوس شواب" ويقع مقرها الرسمي بسويسرا ، اشتهرت هذه المؤسسة بالملتقى السنوي الذي تنظمه في شهر كانون الثاني بمدينة دافوس السويسرية، ويضم نخبة من رجال الأعمال والرؤساء التنفيذيين والأكاديميين ورؤساء الدول لمناقشة التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه العالم، وسبل مواجهتها ، ويتكون المنتدى الاقتصادي العالمي من مجلس الأمناء ولجنة تنفيذية، ويضم مجلس الأمناء مجموعة من الشخصيات القيادية في مجالات الأعمال والسياسة والمجتمع المدني

(١) مات كوسينيكي ومارك سككيو ، مقالة بعنوان ما قانون الذكاء الاصطناعي الصادر عن الاتحاد الأوروبي ، متاح على الشبكة الدولية للانترنت : https://www.ibm.com/qa-ar/think/topics/eu-ai-act?utm_source=chatgpt.com

تاريخ اخر زيارة ٣٠/١/٢٠٢٦.

(٢) انظر ، ابتهاج غازي فيصل ، مقالة بعنوان اللائحة الأوروبية لتنظيم الذكاء الاصطناعي واثراها في مجال تحقيق العدالة ، كلية القانون ، جامعة الكوفة ، متاح على الشبكة الدولية للانترنت :

https://law.uokufa.edu.iq/archives/14723?utm_source=chatgpt.com تاريخ اخر زيارة

والأكاديميين ، أما اللجنة التنفيذية فتعمل على إدارة مختلف أنشطة المنتدى بإشراف من الرئيس التنفيذي، وتضم العشرات من الموظفين من مختلف الجنسيات ، ويكتسب المنتدى الاقتصادي العالمي أهمية خاصة في موضوع الذكاء الاصطناعي كونه أصبح خلال السنوات الأخيرة أحد أبرز المنصات الدولية التي تناقش أبعاد هذه التقنية ومخاطرها وفرصها، كما تبني المنتدى عدة مبادرات تعنى بوضع مبادئ ومعايير للحوكمة التقنية وتشجيع الاستعمال المسؤول للذكاء الاصطناعي على المستوى العالمي، الأمر الذي يجعل دوره جزءاً مهماً في مسار تقنين الذكاء الاصطناعي دولياً^(١).

يُعد المنتدى الاقتصادي العالمي أحد أبرز الفاعلين الدوليين غير الحكوميين الذين يُسهّمون في تقنين الذكاء الاصطناعي عبر دعم أطر الحوكمة العالمية ، ففي عام ٢٠٢٣ أطلق المنتدى مبادرة "تحالف حوكمة الذكاء الاصطناعي" التي تستهدف وضع مبادئ وإرشادات دولية لاستعمال الذكاء الاصطناعي بصورة مسؤولة ومأمونة، مع التركيز على الذكاء الاصطناعي التوليدي والتقنيات الناشئة ، وتضم المبادرة مختلف الأطراف من الحكومات والشركات التقنية والمجتمع المدني، بما يعكس توجهاً نحو حوكمة دولية متعددة الأطراف لا تعتمد فقط على التشريع الوطني ، وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز الشفافية والسلامة، وتقليل المخاطر الأخلاقية، وصياغة ممارسات معيارية يمكن للدول والشركات الالتزام بها، بما يجعل المنتدى شريكاً فاعلاً في المساعي العالمية الرامية لتنظيم الذكاء الاصطناعي وتوجيهه نحو الاستخدام المسؤول^(٢).

واخيراً ، يمثل تحالف حوكمة الذكاء الاصطناعي الذي أطلقه المنتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠٢٤ إطاراً دولياً يجمع الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني بهدف تطوير قواعد منظمة لاستعمال الذكاء الاصطناعي بصورة آمنة ومسؤولة، ويعمل هذا التحالف من خلال مسارات عمل متعددة تركز على تعزيز سلامة الأنظمة الذكية، وتطوير تطبيقات مسؤولة، وصياغة نماذج للحوكمة المرنة التي يمكن للدول الاستفادة منها عند وضع تشريعاتها الوطنية ، كما يؤكد التحالف على مبدأ الحوكمة متعددة الأطراف باعتباره المدخل الأساس لتنظيم هذه التقنية عالمياً ، فضلاً عن تبنيه

(١) هارفارد بزنس ريفيو ، مقالة بعنوان المنتدى الاقتصادي العالمي ، متاح على الشبكة الدولية للانترنت : <https://hbrarabic.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9/> زيارة ٩/١٢/٢٠٢٥.

(٢) مقالة بعنوان (المنتدى الاقتصادي يطلق تحالف حوكمة الذكاء الاصطناعي الذي يركز على الذكاء الاصطناعي التوليدي المسؤول) ، متاح على الشبكة الدولية للانترنت : <https://share.google/rQ3eWxlS5HA4k9gsf> تاريخ اخر زيارة ٩/١٢/٢٠٢٥.

رؤية قائمة على ضمان الوصول العادل إلى التقنيات المتقدمة، بما في ذلك دعم الدول النامية وتقليل الفجوة الرقمية، فضلاً عن تشجيع ممارسات الشفافية والمساءلة والإنصاف ، ومن خلال هذه المبادئ يسهم المنتدى الاقتصادي العالمي في صياغة اتجاهات التقنين الدولي للذكاء الاصطناعي عبر توفير أطر معيارية وأدوات حوكمة تساعد الدول والمؤسسات على اعتماد سياسات وتشريعات تعزز الاستعمال الآمن والمسؤول لهذه التكنولوجيا ^(١).

المطلب الثالث

آليات التقنين التي تعتمد عليها المنظمات الدولية

إن تقنين الذكاء الاصطناعي لم يعد قائماً على إصدار التشريعات التقليدية فقط، بل أصبح يعتمد على منظومة واسعة من الآليات التنظيمية التي تتبناها المنظمات الدولية بهدف ضبط مسار التطور السريع للتقنيات الحديثة ، وتقوم هذه الآليات على مبادئ الحوكمة ، والمعايير الفنية، والمبادئ الأخلاقية، فضلاً عن تطوير أطر تعاون دولي لضمان الاستعمال الآمن والمسؤول لتطبيقات الذكاء الاصطناعي ، وتركز المنظمات الدولية في هذا الإطار على وضع سياسات إرشادية وقواعد معيارية واتفاقيات تعاون وخوارزميات فحص ومساءلة، بما يحقق توازناً بين متطلبات الابتكار من جهة، وبين حماية الحقوق والحريات من جهة أخرى ، ومن خلال هذه الأدوات تسعى المنظمات إلى تحويل التقنين من مجرد رد فعل على المخاطر، إلى عملية استباقية تضمن التوجيه المسؤول للتطور التكنولوجي على المستوى العالمي .

لكي نتناول هذا المطلب ينبغي تقسيمه الى ما يأتي :

الفرع الاول - وضع المبادئ الاخلاقية :

الفرع الثاني - اعداد التشريعات والنماذج القانونية :

الفرع الثالث - بناء المعايير التقنية :

الفرع الرابع - انشاء منصات التعاون الدولي :

(١) مقالة بعنوان (تشكيل مستقبل الذكاء الاصطناعي "تأملات عن تحالف حوكمة الذكاء الاصطناعي") متاح على الشبكة الدولية للانترنت : <https://share.google/n6JFMzRiubeo4zo0a> تاريخ اخر زيارة ٢٠٢٥/١٢/٩.

الفرع الخامس - برامج التقييم والاعتماد :

الفرع الاول

وضع المبادئ الاخلاقية

يُمثّل وضع المبادئ الأخلاقية أحد أهم المسارات التي تعتمدها المنظمات الدولية في تقنين الذكاء الاصطناعي، وذلك في ظل بروز تحديات جديدة تتعلق بالخصوصية والشفافية وحماية حقوق الإنسان ، فالتطور السريع للتقنيات الذكية يفرض الحاجة إلى إطار معياري يوجّه مسارات الابتكار بما يضمن الاستعمال المسؤول لهذه الأنظمة ويخُذ من المخاطر المرتبطة بها ، وباتت المبادئ الأخلاقية اليوم مكونًا أساسيًا في عملية التقنين الدولي من خلال التركيز على مفاهيم العدالة وعدم التمييز والمساءلة واحترام كرامة الإنسان، فضلاً عن تعزيز ضمانات السلامة ومنع إساءة استعمال البيانات ، ومن خلال هذه المبادئ تحاول المنظمات الدولية تحقيق توازن بين الفرص الكبيرة التي توفرها تطبيقات الذكاء الاصطناعي وبين حماية الحقوق والحريات في ظل التحولات الرقمية المتسارعة ، وسنتطرق لدورها كم يأتي :

تُظهر الدراسة التحليلية أن هناك اتجاهاً دولياً متزايداً لأعتماد المبادئ الأخلاقية كإطار تنظيمي يسبق عملية وضع التشريعات الرسمية ، وخلصت إلى وجود مجموعة مشتركة من القيم الأخلاقية يتكرر التأكيد عليها في معظم الوثائق التي أصدرتها جهات حكومية، ومؤسسات بحثية، ومنظمات مجتمع مدني، والتي تتمثل في العدالة، وعدم التمييز، وحماية الخصوصية، والشفافية، والمساءلة، والرقابة البشرية ، وتعكس هذه المبادئ محاولة لوضع قواعد توجّه تصميم واستعمال أنظمة الذكاء الاصطناعي بما يضمن حماية الحقوق الأساسية وتقليل المخاطر المرتبطة بالتحيز وإساءة استعمال البيانات ، ويمثل هذا الإجماع الأخلاقي خطوة جوهرية نحو تقنين الذكاء الاصطناعي، إذ يُمكن صانعي السياسات من تحويل تلك المبادئ إلى معايير وأطر قانونية قابلة للتطبيق، وهو ما يجعل الأخلاقيات مدخلاً تنظيمياً يمهد بشكل مباشر لتشكيل السياسات والتشريعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي على المستوى الدولي^(١).

لا يقتصر وضع المبادئ الأخلاقية على تحديد قيم عامة فحسب، بل يتضمن كذلك تحويل تلك المبادئ إلى معايير تشغيلية تُطبّق في مراحل تصميم وتطوير واستعمال أنظمة الذكاء الاصطناعي عبر

(١) اخلاقيات الذكاء الاصطناعي العالمية (مراجعة ٢٠٠ مبدأ توجيهي وتوصية لحوكمة الذكاء الاصطناعي) , متاح على الشبكة الدولية للانترنت : <https://share.google/XsQyYbGmgi4q6jPlz> تاريخ اخر زيارة ٢٠٢٥/١/٩.

ما يُعرف بنموذج (الأخلاق حسب التصميم) ، الذي يفرض إدراج قيم الشفافية والمسؤولية والمساءلة داخل بنية الخوارزميات ذاتها وليس فقط في مرحلة الاستعمال ، وتبرز أهمية هذا النموذج من كونه ينقل النقاش الأخلاقي من الإطار النظري إلى مستوى الإجراءات العملية، بما يساعد على طمأنة المجتمع وتعزيز الثقة بالتقنيات الذكية ، كما يساهم وضع المبادئ الأخلاقية في الحد من المخاطر المرتبطة بالتمييز والتحيز الخوارزمي، وضمان خضوع تقنيات الذكاء الاصطناعي لآليات تدقيق وفحص مستمر، وصولاً إلى تهيئة بيئة تنظيمية تمهّد لاعتماد قواعد تشريعية لاحقة تتناسب مع التطورات المتسارعة ، ومن ثم فإن المبادئ الأخلاقية لا تُعد هدفاً قائماً بذاته وإنما تشكل أحد أهم مسارات التقنيين التي توفر إطاراً موجّهاً لصانعي السياسات قبل الشروع في سن القوانين الفعلية المنظمة لاستعمال الذكاء الاصطناعي^(١).

الفرع الثاني

اعداد التشريعات والنماذج القانونية

يُمثّل إعداد التشريعات والنماذج القانونية إحدى أهم الآليات التي تعتمدها الدول والمنظمات الدولية لتنظيم استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي، وذلك في ظل التحوّل المتسارع نحو الاعتماد على الأنظمة الذكية في مختلف القطاعات ، ومع تعاظم المخاطر المرتبطة بانتهاك الخصوصية وتعزيز التمييز الخوارزمي وإساءة استعمال البيانات، ظهر توجه عالمي لوضع أطر قانونية تهدف إلى ضبط تطوير الذكاء الاصطناعي وتحقيق الاستعمال الآمن والمسؤول له ، ويستند هذا التوجّه إلى الحاجة إلى صياغة قواعد تشريعية واضحة تحدد المسؤوليات القانونية، وتنظم مجالات الاستعمال المسموح بها، وتفرض قيوداً على التطبيقات ذات المخاطر المرتفعة، بما يضمن تحقيق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق الأساسية للإنسان ، ومن ثم تسعى الجهود التشريعية الدولية إلى بلورة نماذج قانونية يمكن للدول الاسترشاد بها عند تطوير تشريعاتها الوطنية بما يحقق انسجاماً قانونياً أوسع على المستوى الدولي وسنتطرق لدورها كما يأتي :

أن التحديات المرتبطة بهذه التقنيات على الصعيدين الإقليمي والدولي تتطلب صياغة أطر قانونية وتنظيمية واضحة وقابلة للتطبيق ، وأن من بين أهم الركائز التي ينبغي أن تكون محور حوكمة الذكاء الاصطناعي تحديد المسؤوليات القانونية، تنظيم مجالات الاستعمال المسموح بها، ووضع ضوابط

(١) أخلاقيات الذكاء الاصطناعي العالمية المصدر السابق نفسه ، والصفحة نفسها

صارمة على التطبيقات ذات المخاطر العالية خصوصاً في مجالات الأمن أو الحرب أو الاستعمالات الحاسمة , كما يشدد على أن الحوكمة لا تقتصر على إطار قانوني داخلي، بل يجب أن تتبنى تنسيقاً دولياً بين الدول والمنظمات لضمان توافق على المعايير والقواعد، وتوحيد جهود التنظيم وفي ضوء هذا، فإن إعداد تشريعات ونماذج قانونية تتناول الذكاء الاصطناعي ليست رفاهية، بل ضرورة ملحة لضبط التكنولوجيا في خدمة الإنسانية، ومنع الانتهاكات والمخاطر المحتملة , فضلاً عن تنظيم استعمال الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يُكتفى فيه بالقوانين الوطنية، بل يتطلب صوغ اتفاقيات دولية أو إقليمية تُحدد مسؤوليات الدول على حد سواء، وتضع قواعد تشغيل واضحة للنظم الذكية سواء في أوقات السلم أو الحرب , وتتنبه الدراسة إلى أن طبيعة الذكاء الاصطناعي العابرة للحدود تجعل من الضروري وجود تعاون دولي وتنسيق قانوني مشترك، إذ تُراعي التشريعات الدولية والأطر القانونية الدولية الأخلاقية والاجتماعية عند اعتماد نماذج تنظيمية , بناءً على ذلك، فإن حوكمة الذكاء الاصطناعي على المستوى الدولي تمثل أحد أهم المسارات التشريعية والتنظيمية التي تضمن استعمال هذه التكنولوجيا بمسؤولية وضمان حماية الحقوق والحريات الأساسية , فعلى سبيل المثال، قدّم الاتحاد الأوروبي نموذجاً تشريعياً متقدماً من خلال قانون الذكاء الاصطناعي (AIA) لعام ٢٠٢٤، الذي يُعدّ أول إطار قانوني شامل ينظم أنظمة الذكاء الاصطناعي وفق مستويات الخطورة , فقد ألزم القانون الأنظمة عالية المخاطر مثل أنظمة التوظيف، الائتمان، التشخيص الطبي، وإدارة الحدود باعتماد متطلبات صارمة تتعلق بالشفافية، وجودة البيانات، وإدارة المخاطر، وإمكانية التفسير، كما فرض على مزودي الأنظمة سجلات توثيق فنية كاملة وخضوعاً للاختبار والتدقيق المستمر قبل السماح بتشغيل النظام , وقد أصبح هذا النموذج مرجعاً دولياً تسترشد به دول عديدة عند صياغة تشريعاتها الوطنية، مما يعكس الدور المحوري للنماذج القانونية في توحيد قواعد تقنين الذكاء الاصطناعي عالمياً ^(١).

(١) د. شريهان ممدوح حسن احمد , الحوكمة الدولية في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي , مجلة الشريعة والقانون , المجلد ٤٤ , العدد ٤٤ , مصر , القاهرة , نوفمبر , ٢٠٢٤ , ص ٣١٥٨-٣١٥٩.

الفرع الثالث

بناء المعايير التقنية

يُعد بناء المعايير التقنية إحدى أهم الآليات التنظيمية التي تعتمدها المنظمات الدولية في مواجهة التطور السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي , فمع تزايد استعمال الأنظمة الذكية في مختلف القطاعات الحيوية، برزت الحاجة إلى تطوير معايير فنية موحدة تضمن سلامة الابتكار، وتحمي حقوق المستخدمين، وتحد من المخاطر المرتبطة بالأخطاء التقنية أو إساءة استعمال البيانات , وتسهم هذه المعايير في وضع متطلبات مشتركة للأمن السيبراني , والشفافية، وقابلية التفسير، الأمر الذي يساعد على ضمان توافق الأنظمة التقنية مع القيم الإنسانية والأطر القانونية في الدول المختلفة , كما يتيح تبني معايير دولية مشتركة تعزيز الثقة في التطبيقات الذكية، وتهيئة بيئة أكثر أماناً ومسؤولية لاعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي على المستوى الدولي , وسنبين فيما يلي دور آلية بناء المعايير التقنية في تقنين الذكاء الاصطناعي:

يمثل بناء المعايير التقنية أحد أهم المسارات التي تقوم عليها عملية تقنين الذكاء الاصطناعي، إذ يهدف إلى وضع قواعد فنية موحدة تُنظّم كيفية تصميم الأنظمة الذكية وتشغيلها وتقييم أدائها , وتنطلق هذه الآلية من تحديد المتطلبات التقنية الأساسية التي ينبغي أن تتوفر في أي نظام ذكاء اصطناعي، مثل معايير الشفافية وقابلية التفسير، وجودة البيانات، واستقرار الخوارزميات، ومستوى الأمان السيبراني، ثم تُترجم هذه المتطلبات إلى مواصفات قابلة للقياس والاختبار عبر بروتوكولات تقييم دقيقة تسمح بالتحقق من امتثال النظام للمعايير الموضوعية , وتُعد هذه العملية حجر الأساس في ضبط المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، فهي تمنح الجهات التشريعية إطاراً عملياً واضحاً يمكن البناء عليه عند صياغة القوانين، كما تساهم في الحد من التباين التقني بين المطورين، وتعزز الثقة المجتمعية في الأنظمة الذكية , ومن خلال اعتماد هذه المعايير، يصبح بالإمكان تحويل المبادئ الأخلاقية العامة إلى متطلبات تقنية إلزامية تفرض على المطورين الالتزام بمستوى معين من الجودة والموثوقية، مما يجعل المعايير التقنية عنصراً جوهرياً في تحقيق تنظيم فعّال ومسؤول للذكاء الاصطناعي على المستوى الدولي , ومثال ذلك , معايير السلامة للأخصائيين في المجال الطبي , إذ تعد من أبرز الأمثلة على أهمية بناء المعايير التقنية هو قطاع الصحة، إذ ظهرت الحاجة إلى وضع معايير دقيقة لأنظمة الذكاء الاصطناعي المستعملة في التشخيص الطبي , مثلاً، عندما تُستعمل خوارزميات للكشف عن الأورام أو تحليل

الأشعة، فإن أي خطأ صغير جداً قد يؤدي إلى تشخيص خاطئ يهدد حياة المرضى، ولهذا تم تطوير معايير تقنية تشمل ، جودة البيانات الطبية المستعملة في التدريب ، متطلبات الشفافية في عرض كيفية اتخاذ القرار ، معايير لاختبار حساسية النظام ودقته قبل اعتماده ، ومواصفات لضمان خلو النموذج من الانحياز ضد فئات عمرية أو عرقية معينة ، اذ ان وجود هذه المعايير أصبح شرطاً أساسياً للسماح باستعمال الأنظمة الذكية في المستشفيات، وهذا يوضح كيف تتحول معايير التقنية إلى أداة تقنين فعلية تمنع المخاطر وتضمن سلامة القرارات التنبؤية^(١).

الفرع الرابع

أنشاء منصات التعاون الدولي

يُعدّ إنشاء منصات التعاون الدولي من الآليات المحورية التي تعتمدها المنظمات الدولية لتعزيز تقنين الذكاء الاصطناعي وضمان توجيه تطوره بما ينسجم مع القيم الإنسانية والمتطلبات القانونية العالمية ، فالتطور المتسارع للتقنيات الذكية، واتساع نطاق استعمالها عبر الحدود، أوجد حاجة ملحة إلى مساحات مشتركة تجمع الحكومات والمؤسسات العلمية والقطاع الخاص والخبراء من مختلف الدول بغية تبادل الخبرات، وتنسيق المواقف، ومناقشة المخاطر الناشئة، ووضع حلول تنظيمية متقاربة ، وتمثل هذه المنصات إطاراً عملياً لتطوير رؤية مشتركة حول كيفية إدارة الذكاء الاصطناعي عالمياً، ودعم الجهود الرامية إلى صياغة سياسات ومعايير موحدة، وإطلاق مبادرات جماعية تعزز الاستعمال المسؤول للتقنيات الرقمية ، كما تساهم في سد الفجوات بين الدول، وتسهيل نقل المعرفة، وتمكين الدول النامية من المشاركة في صياغة مستقبل الذكاء الاصطناعي العالمي على نحوٍ أكثر عدلاً وتوازناً وسنبين فيما يأتي دور منصات التعاون الدولي في تقنين الذكاء الاصطناعي :

أطلقت في حزيران ٢٠٢٣ مبادرة تحالف حوكمة الذكاء الاصطناعي برعاية المنتدى الاقتصادي العالمي، لتشكل منصة متعددة الأطراف تجمع بين القطاع العام، الخاص، الأكاديميا، والمجتمع المدني بهدف صياغة آليات موحدة لتقنين الذكاء الاصطناعي ، تركّز المبادرة على ثلاثة مسارات رئيسية أنظمة ذكية آمنة، تطبيقات مسؤولة وتحولات مستدامة، وحوكمة وتنظيم قادر على مقاومة التحديات المستقبلية ، ومن خلال هذه المنصة، يتم تطوير إرشادات تقنية وقانونية تُرشد تصميم وتشغيل وتقييم أنظمة الذكاء

(١) م. رايموندو و لوري لوكاسيو ، المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا ، وزارة التجارة الأمريكية ، ادارة مخاطر الذكاء الاصطناعي (اطار عمل) ، يناير ٢٠٢٣، ص ٢٠-٣١.

الاصطناعي بطريقة تحمي الحقوق الفردية وتضمن العدالة والشفافية وتحد من المخاطر , فضلاً عن , توفر المنصة فرصة لتوحيد المعايير بين دول مختلفة, مما يساعد على مواءمة التشريعات الوطنية مع أطر دولية مشتركة , بهذه الطريقة تصبح منصات التعاون الدولي مثل تحالف حوكمة الذكاء الاصطناعي ركيزة فعالة وأساسية في تقنين الذكاء الاصطناعي على المستوى العالمي^(١).

فضلاً عن , تأسيس مجموعة العشرين G20 كمبادرة رسمية ضمن مجموعة الدول العشرين يمثل نموذجاً عملياً لمنصات التعاون الدولي التي تهدف إلى تقنين الذكاء الاصطناعي على مستوى عابر للحدود , إذ يتبنى هذا الإطار توجهاً متعدد الأطراف يعمل على مواءمة سياسات الذكاء الاصطناعي بين الدول الأعضاء, عبر تطوير أطر لحوكمة البيانات واستعمال الذكاء الاصطناعي بما يحترم الحقوق, ويضمن الشفافية والعدالة والمساءلة , كما يشهد توجيه الجهود نحو شمول كل الدول, بما في ذلك الدول النامية, من خلال مبادرات مثل الذكاء الاصطناعي من أجل إفريقيا , ما يعكس بعداً عالمياً للتنظيم لا يقتصر على الدول المتقدمة فقط , وتُعدّ هذه المنصات مثلاً حياً على أن التقنين ليس مسؤولية دولة بمفردها, بل مشروع جماعي دولي يتطلب تنسيق وتعاون شامل^(٢).

بذلك أصبحت منصات التعاون الدولي إحدى الأدوات التنظيمية الجوهرية التي مكّنت المجتمع الدولي من الانتقال من الاستجابات الفردية إلى بناء إطار قانوني وأخلاقي مشترك ينظم الذكاء الاصطناعي على المستوى العابر للحدود.

الفرع الخامس

برامج التقييم والاعتماد

تُعدّ برامج التقييم والاعتماد إحدى أهم الآليات التنظيمية التي تعتمدها المنظمات الدولية لضمان الاستعمال الآمن والمسؤول لتقنيات الذكاء الاصطناعي , فمع اتساع نطاق تطبيقات الأنظمة الذكية وارتفاع مخاطرها المحتملة على الخصوصية والمساواة والسلامة والشفافية, برزت الحاجة إلى وضع آليات رسمية تقيس مدى امتثال هذه الأنظمة للمعايير القانونية والأخلاقية والفنية المعتمدة دولياً , وتقوم

(١) مقالة بعنوان , المنتدى الاقتصادي العالمي يطلق تحالف حوكمة الذكاء الاصطناعي الذي يركز على الذكاء الاصطناعي التوليدي المسؤول , متاح على الشبكة الدولية للانترنت :

<https://www.weforum.org/press/2023/06/world-economic-forum-launches-ai-governance-alliance-focused-on-responsible-generative-ai> تاريخ اخر زيارة ١٠/١٢/٢٠٢٥.

(٢) مجموعة العشرين , فريق العمل المعني بالذكاء الاصطناعي وحوكمة البيانات والابتكار من أجل التنمية المستدامة , بيان الرئيس , كيب تاون , جنوب افريقيا , ٣٠ سبتمبر , ٢٠٢٥ , ص ١-٧.

هذه البرامج على منهجيات دقيقة تشمل الفحص التقني، وتحليل المخاطر، والتأكد من جودة البيانات، والتحقق من قدرة الأنظمة على تقديم مخرجات قابلة للتفسير وخالية من التحيز، كما تمثل أداة فاعلة لتمييز الأنظمة الموثوقة عن غيرها، مما يوفر إطاراً يعزز المساءلة ويطمئن المستعملين وصناع القرار، وتسهم برامج التقييم والاعتماد في ترسيخ مبدأ الشفافية عبر منح شهادات أو تصنيفات رسمية للأنظمة التي تستوفي المعايير المطلوبة، الأمر الذي يدعم بناء الثقة العامة ويشكل خطوة محورية نحو توحيد الممارسات التنظيمية عالمياً، بما يساعد في ضبط تقنيات الذكاء الاصطناعي على المستوى الدولي وسنن دور برامج التقييم والاعتماد في تقنين الذكاء الاصطناعي من خلال ما يأتي :

تُعدّ برامج التقييم والاعتماد إحدى أهم الأدوات الحديثة لتنظيم الذكاء الاصطناعي، كونها توفر آلية عملية ومباشرة لفحص أنظمة الذكاء الاصطناعي والتأكد من التزامها بالمعايير الأخلاقية والقانونية والتقنية، تقوم هذه الآلية على فكرة بسيطة، تتمثل بوجود جهة مستقلة تراجع النظام وتحدد مدى امتثاله لمجموعة من المتطلبات، ثم تمنحه شهادة أو تقريراً يثبت أنه آمن ومسؤول وقابل للاستعمال، وتعتمد آلية التقييم على ثلاث جهات متكاملة^(١):

١- جهة وضع المعايير التي تضع المتطلبات الفنية والأخلاقية التي يجب على النظام الالتزام بها، مثل الشفافية وعدم التمييز وجودة البيانات.

٢- المدقق الذي يطبق عملية التقييم ميدانياً، ويفحص النظام من ناحية الخوارزميات، البيانات، آليات التفسير، وإدارة المخاطر، ويُصدر نتائج موضوعية.

٣- جهة الاعتماد التي تضمن نزاهة المدققين وموثوقية المعايير وتوحد إجراءات التدقيق، مما يمنع "الغسيل الأخلاقي" ويضمن مصداقية الشهادات.

تتدرج هذه البرامج من معايير عامة تنطبق على كل الأنظمة، إلى معايير خاصة بحالات استعمال محددة، وصولاً إلى معايير دقيقة جداً تُبنى بحسب نظام واحد في بيئته الفعلية، وتتميز هذه الآلية بأنها مرنة وقابلة للتحديث، بخلاف التشريعات البطيئة، كما أنها توفر وسيلة مؤقتة لسدّ الفجوات التنظيمية، وتبرز أهميتها في قدرتها على تقليل المخاطر، وتعزيز ثقة المجتمع بالذكاء الاصطناعي، وتسهيل تبني الأنظمة الآمنة، ودعم تماسك الأسواق بين الدول، كما أنها مثالية في القطاعات الحساسة مثل التمويل

(١) كيندال بروجل وآخرون، اعتماد أنظمة الذكاء الاصطناعي الخاصة بالسياق (مشروع تجريبي في القطاع المالي)، مركز علوم البيانات، جامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١١ أبريل، ٢٠٢٥، ص ١٨-١٩.

والصحة، اذ تمكّن من كشف الانحيازات ونقاط الضعف قبل تسببها بضرر فعلي ، وبالرغم من فوائدها، تواجه هذه الآلية تحديات مثل الكلفة العالية ونقص الخبراء وتعدد الأنظمة القانونية بين الدول ، ومع ذلك، تُعد برامج التقييم والاعتماد خطوة مركزية نحو تطوير تنظيم مرن وفعال للذكاء الاصطناعي، إذ تقدم أداة ضبط سريعة وقابلة للتطبيق أكثر من القوانين التقليدية^(١).

(١) كيندال بروجل: المصدر السابق، ص ١٨.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن تقنين الذكاء الاصطناعي لم يعد خياراً تنظيمياً ثانوياً ، بل أصبح ضرورة دولية ملحة في ظل التطور المتسارع للتقنيات الرقمية والمخاطر الأخلاقية والقانونية والأمنية المترتبة عليها ، إذ أظهرت النتائج أن المنظمات الدولية لعبت دوراً محورياً في بناء الأسس الأولى للحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي عبر تطوير منظومة متكاملة من الأدوات التنظيمية، شملت المبادئ الأخلاقية، والتشريعات والنماذج القانونية، والمعايير التقنية، ومنصات التعاون الدولي، وبرامج التقييم والاعتماد.

كما بينت الدراسة أن هذه الجهود، على الرغم من أهميتها، لا تزال تواجه تحديات كبيرة ناتجة عن اختلاف مصالح الدول، وتفاوت قدراتها التقنية، وتضارب نماذج الحوكمة بين الأنظمة القانونية، الأمر الذي يتطلب تعزيز التعاون الدولي لضمان تقنين فعال وشامل قادر على ضبط التطور التكنولوجي العالمي ، وتؤكد الدراسة في الختام أن مستقبل التنظيم الدولي للذكاء الاصطناعي يعتمد على استمرار التنسيق المشترك بين الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والشركات التقنية، من أجل بناء إطار قانوني وأخلاقي وتقني متكامل يُمكن البشرية من الاستفادة من مزايا الذكاء الاصطناعي مع تجنب مخاطره، وصياغة منظومة حوكمة عادلة، آمنة، وفعالة، تتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان ومعايير العدالة الرقمية العالمية .

الاستنتاجات

- ١- تقنين الذكاء الاصطناعي أصبح ضرورة دولية ملحة بسبب تأثيره العابر للحدود وتعدد المخاطر القانونية والأخلاقية المرتبطة به، ما يجعل التشريعات الوطنية وحدها غير كافية لضبطه.
- ٢- المنظمات الدولية تلعب دوراً جوهرياً في قيادة عملية التقنين من خلال وضع مبادئ أخلاقية، ووثائق إرشادية، ومعايير تقنية تُعدّ أساساً للسياسات الوطنية.
- ٣- الاتحاد الأوروبي يُعدّ النموذج الأكثر تقدماً بفضل قانون الذكاء الاصطناعي ، الذي وضع أول منظومة تشريعية شاملة تضبط المخاطر وتحدد مسؤوليات الموردين والمستخدمين.
- ٤- تعدد آليات التقنين يعكس الحاجة إلى مقارنة شمولية تجمع بين الأخلاق، والقانون، والتكنولوجيا، والتعاون الدولي، والرقابة، ولا يمكن أن ينجح التقنين من خلال آلية واحدة فقط.

٥- برامج التقييم والاعتماد ما تزال في بداياتها رغم أهميتها في ضمان الامتثال، ولا توجد حتى الآن منظومة عالمية موحدة تمنح شهادات ثقة أو توافق للأنظمة الذكية.

٦- التفاوت بين قدرات الدول التقنية يشكل عائقاً أمام توحيد السياسات، مما يعزز الفجوة الرقمية ويحدّ من فعالية القواعد الدولية.

المقترحات

١- صياغة اتفاقية دولية ملزمة بشأن الذكاء الاصطناعي، على غرار اتفاقية الأمم المتحدة لجرائم الفضاء السيبراني، لتوفير إطار قانوني موحد يحكم استعمال الأنظمة الذكية عالمياً.

٢- إنشاء هيئة دولية مستقلة للذكاء الاصطناعي تشبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تكون مسؤولة عن الرقابة، والتقييم، ومنح شهادات الامتثال، والتحقيق في الانتهاكات.

٣- تعزيز برامج التقييم والاعتماد الدولية ووضع نظام عالمي موحد لفحص نماذج الذكاء الاصطناعي، يحدد معايير السلامة، والشفافية، وقابلية التفسير، والمخاطر.

٤- إلزام الشركات التقنية الكبرى بمتطلبات شفافية دولية خاصة في ما يتعلق بأمن البيانات، وعمليات التدريب، والمصادر المستخدمة في بناء النماذج.

٥- وضع برامج دعم للدول النامية لبناء قدراتها التقنية والقانونية حتى لا تصبح طرفاً ضعيفاً في منظومة الحوكمة العالمية.

٦- تحديث التشريعات الوطنية بشكل مستمر لضمان انسجامها مع التطورات الدولية المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي والحوكمة لتمكين احكام السيطرة عليه بالقدر اللازم وما يتفق مع سيادة الدول.

قائمة المصادر

أولاً-البحوث الأكاديمية :

- ١- ديرك هيلينج و مارسيلو لينكا , الاخلاق والتكنولوجيا للمعلومات , العلوم الاجتماعية الحاسوبية , المعهد الفيدرالي السويسري للتكنولوجيا في زيورخ , سويسرا , ٢٨ فبراير , ٢٠٢٤ .
- ٢- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي , جهود منظمات الامم المتحدة في الذكاء الاصطناعي , ابريل , ٢٠٢٢ .
- ٣- م. رايموندو و لوري لوكاسيو , المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا , وزارة التجارة الامريكية , ادارة مخاطر الذكاء الاصطناعي (اطار عمل) , يناير , ٢٠٢٣ .
- ٤- مجموعة العشرين , فريق العمل المعني بالذكاء الاصطناعي وحوكمة البيانات والابتكار من اجل التنمية المستدامة , بيان الرئيس , كيب تاون , جنوب افريقيا , ٣٠ سبتمبر , ٢٠٢٥ .
- ٥- كيندال بروجل وآخرون , اعتماد انظمة الذكاء الاصطناعي الخاصة بالسياق (مشروع تجريبي في القطاع المالي) , مركز علوم البيانات , جامعة نيويورك , الولايات المتحدة الامريكية , ١١ ابريل , ٢٠٢٥ .

ثانياً- المجالات الأكاديمية :

- ١- لياقت علي شانديو و ظهير حسين سومرو , حوكمة الذكاء الاصطناعي (تحدٍ للتعاون العالمي) , مجلة آفاق الاعلام , المجلد ٦ , العدد ٥ , باكستان , ٢٠٢٥ .
- ٢- د. شريهان ممدوح حسن احمد , الحوكمة الدولية في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي , مجلة الشريعة والقانون , المجلد ٤٤ , العدد ٤٤ , مصر , القاهرة , نوفمبر , ٢٠٢٤ .

ثالثاً- الشبكة الدولية للانترنت :

- ١- احمد صلاح علي , مقالة بعنوان قوانين الخصوصية وحوكمة البيانات (ساحة صراع بالذكاء الاصطناعي في ظل الحرب الباردة الجديدة), على موقع الجزيرة نت , متاح على الشبكة الدولية للانترنت :

<https://www.aljazeera.net/tech/2025/5/4/%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A7%9>

- ٢- موقع الامم المتحدة , الامم المتحدة (حقوق الانسان , مكتب المفوض السامي) , لمحة عن مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان , متاح على الشبكة الدولية للانترنت :

<https://www.ohchr.org/ar/about-us> .

- ٣- ويكيبيديا , منظمة الصحة العالمية , متاح على الشبكة الدولية للانترنت :

<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%4%D8%4%D8%4>

٤- الامم المتحدة جنيف , يونيكري , متاح على الشبكة الدولية للانترنت :
<https://www.ungeneva.org/ar/about/organizations/unicri>

٥- مات كوسينيكي ومارك سكبكيو , مقالة بعنوان ما قانون الذكاء الاصطناعي الصادر عن الاتحاد
https://www.ibm.com/qa-ar/think/topics/eu-ai-act?utm_source=chatgpt.com , متاح على الشبكة الدولية للانترنت :

٦- ابتهاز غازي فيصل , مقالة بعنوان اللائحة الاوروبية لتنظيم الذكاء الاصطناعي واثرها في مجال
تحقيق العدالة , كلية القانون , جامعة الكوفة , متاح على الشبكة الدولية للانترنت :
https://law.uokufa.edu.iq/archives/14723?utm_source=chatgpt.com

٧- هارفارد بزنس ريفيو , مقالة بعنوان المنتدى الاقتصادي العالمي , متاح على الشبكة الدولية للانترنت :

<https://hbrarabic.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9/>

٨- مقالة بعنوان (المنتدى الاقتصادي يطلق تحالف حوكمة الذكاء الاصطناعي الذي يركز على الذكاء
الاصطناعي التوليدي المسؤول) , متاح على الشبكة الدولية للانترنت :
<https://share.google/rQ3eWxIS5HA4k9qsf>

٩- مقالة بعنوان (تشكيل مستقبل الذكاء الاصطناعي "تأملات عن تحالف حوكمة الذكاء الاصطناعي")
<https://share.google/n6JFMzRiubeo4zo0a> متاح على الشبكة الدولية للانترنت :

١٠- اخلاقيات الذكاء الاصطناعي العالمية (مراجعة ٢٠٠ مبدأ توجيهي وتوصية لحوكمة الذكاء
الاصطناعي) , متاح على الشبكة الدولية للانترنت :
<https://share.google/XsQyYbGmgj4q6jPlz>

١١- مقالة بعنوان , المنتدى الاقتصادي العالمي يطلق تحالف حوكمة الذكاء الاصطناعي الذي يركز على
الذكاء الاصطناعي التوليدي المسؤول , متاح على الشبكة الدولية للانترنت :
<https://www.weforum.org/press/2023/06/world-economic-forum-launches-ai-governance-alliance-focused-on-responsible-generative-ai>

List of Sources

First - Academic Research:

Dirk Helbing and Marcello Lenca, Scientific and Technological Innovation, Social Sciences, Grand Institut Zurich, Switzerland, February ٢٨, ٢٠٢٤

Organizations' Efforts in Artificial Intelligence, .۲۰۲۲

(Framework), January .۲۰۲۳

Town, South Africa, September 30, 2020

June 11, 2025. L- Academic University:

6, Issue 5, Pakistan, 2020

Volume ٤٤, Issue ٤٤, Egypt, Cairo, November .٢٠٢٤

Thirdly - The Internet:

Jazeera Net, available on the Internet:

<https://www.aljazeera.net/tech/%D8%9C%D8%A7%D8%A7%D8%A6%D8%A7%D8%A6-%D8%A7>

online: <https://www.weforum.org/press/٠٦/٢٠٢٣/world-Economy-forum-launches-ai-governance-alliance-focused-on-responsible-generative-ai>